ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية في لقاء مع «الوطن»:

الاحتياجات كبيرة جداً ونحن مدركون أن الاستجابة قليلة

ما يقلقنا أن أغلب الوافدين من لبنان هم من النساء والأطفال

| سيلفا رزوق
تصوير طارق السعدوني

أكدت ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية موريل مافيكو، أن الصندوق ومنذ بداية الأعمال العدائية في لبنان ومع قدوم آلاف الوافدين إلى سورية بدأ بتقديم الاستجابة الإنسانية اللازمة لهم بالتعاون مع الشركاء الحكوميين والجمعيات الأهلية في سورية، مبينة أن أغلب الوافدين هم من النساء والأطفال والرضع كما أن بعض النساء حوامل وبحسب التقديرات فإن ستة آلاف من النساء اللواتي عبرن هن حوامل.

وفي لقاء مع «الوطن»، لفتت مافيكو إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل مع العديد من الوزارات في سورية وواحدة من هذه الوزارات هي وزارة الصحة لأن الصندوق يركز على الصحة الإنجابية، كذلك يعمل مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة ومع وزارة التعليم العالي وأيضاً وزارة الأوقاف، مشيرة إلى أنه فيما يتعلق بوزارة الأوقاف يؤمن الصندوق بدور المؤسسات الدينية فهي مهمة جداً للتعايش الاجتماعي.

وبينت مافيكو أن صندوق الأمم المتحدة للسكان على علم ودراية أنه قبل توافد اللبنانيين والسوريين إلى سورية يوجد أكثر من 16 مليون شخص في سورية بحاجة إلى دعم إنساني، كما أن خمسين بالمئة من المؤسسات الصحية في سورية إما تعمل بشكل جزئي وإما لا تعمل بسبب الأزمة وما أصاب سورية.

وقالت: «الاحتياجات كبيرة جداً ونحن مدركون أن الاستجابة قليلة بالنسبة لتوافد الأعداد وبالنسبة للصعوبات التي تعاني منها سورية».

وأضافت: «الرسالة الأساسية نحن بحاجة إلى المزيد من مصادر التمويل، فالاحتياجات تكبر وتزيد والمصادر المالية تقل وتنقص، نحن بحاجة لدعم عاجل ليس بسبب أعداد الوافدين المتزايدين القادمين إلى سورية بل بسبب الأزمة الحالية المستمرة في سورية لأنه يوجد 16 مليون شخص كانوا وما زالوا بحاجة للمساعدات والدعم الإنساني».

مافيكو شددت على أن الصندوق مستمر بتعزيز وتقوية التعاون مع كل الشركاء في سورية وقالت: «دائما نضع نصب أعيننا التركيز على الناس أولاً وقبل كل شيء مهما كانوا وأينما وجدوا بغض النظر عن أي خلفية لهم».

وفيما يلي النص الكامل للمقابلة:

- **بداية أود أن أسأل حول استجابة صندوق الأمم المتحدة لمسألة الوافدين القادمين من لبنان إلى سورية**

شكراً لكم أنا ممتنة لكم اليوم لمشاركتكم حول استجابة صندوق الأمم المتحدة للسكان حول موضوع الوافدين من لبنان إلى سورية.

منذ بداية الأعمال العدائية في لبنان في نهاية شهر أيلول رأينا آلاف القادمين من لبنان إلى سورية وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 420 ألف شخص حتى الآن عبروا من لبنان إلى سورية إغلبهم كما في كل الأوضاع الإنسانية والأزمات أغلبهم من النساء والأطفال.

نحن قلقون جداً على ما حصل من توافد اللبنانيين والسوريين إلى سورية وما يقلقنا جداً هو أن أغلب الوافدين هم من النساء والأطفال والرضع، كل امرأة مع أطفالها وبعض النساء حوامل وحسب التقديرات فإن ستة آلاف من النساء اللواتي عبرن هن حوامل.

كنت على الحدود منذ فترة وجيزة على واحد من أهم المعابر الحدودية ما بين لبنان وسورية ورأيت بأم العين العديد من النساء والأطفال الصغار في الباصات وكان يوجد العديد من النساء الحوامل، واحد ة من شركائنا أو الجمعيات الأهلية التي تعمل معنا هي الجمعية السورية لتنظيم الأسرة كانت تقدم العديد من الخدمات وبعض هذه الخدمات تعنى بالصحة الإنجابية للنساء، ويتم تقديمها على المعابر الحدودية عند وصول الناس لهذه المعابر.

- **لكن ماذا عن الدور الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا الإطار؟**

يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتقديم الاستجابة الإنسانية حالياً للوافدين من لبنان إلى سورية عبر ثلاثة طرق أولاً: عند المعابر الحدودية نعمل مع باقي منظمات الأمم المتحدة وباقي الشركاء سواء كانت الأهلية أم الحكومية عند المعابر الحدودية حيث نقدم العديد من الخدمات في هذه المعابر.

ثانياً: نعمل على تقديم الخدمات المتعددة في مراكز الإيواء التي أقامتها الحكومة السورية في العديد من المحافظات، وقد كنت مؤخراً في زيارة إلى مركز حرجلة في ريف دمشق حيث نقدم هناك الخدمات مع الشركاء الذين نعمل معهم.

ثالثاً: مع المجتمعات المضيفة حيث أغلب الناس الذين وفدوا من لبنان إلى سورية يذهبون إما إلى عائلاتهم وإما إلى مجتمعاتهم المحلية هناك.

- **أجريتم عدداً من اللقاءات مع المسؤولين السوريين ومنهم عدد من الوزراء، سؤالي حول طبيعة هذه اللقاءات وماذا عن التعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومة السورية؟**

يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع العديد من الوزارات في سورية وواحدة من هذه الوزارات هي وزارة الصحة لأن الصندوق يركز على الصحة الإنجابية كذلك نعمل مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة ومع وزارة التعليم العالي وأيضاً وزارة الأوقاف، وفيما يتعلق بوزارة الأوقاف يؤمن الصندوق بدور المؤسسات الدينية فهي مهمة جداً للتعايش الاجتماعي وأيضاً بالإضافة إلى العمل مع الوزارات يعمل الصندوق مع العديد من الجمعيات الأهلية وهذه الجمعيات تعمل على الأرض وفي الميدان وتقدم الخدمات الأساسية على الأرض وبشكل يومي.

- **هل تعتقدين أن الاستجابة الإنسانية للمنظمات الدولية فيما يخص مساعدة سورية بملف الوافدين من لبنان كافية؟ كيف تقيمين هذه الاستجابة حتى الآن ولاسيما في ظل التحديات والصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها سورية؟**

بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان نحن على علم ودراية أنه قبل توافد اللبنانيين والسوريين إلى سورية يوجد أكثر من 16 مليون شخص في سورية بحاجة إلى دعم إنساني، نحن على علم ودراية أن خمسين بالمئة من المؤسسات الصحية في سورية إما تعمل بشكل جزئي وإما لا تعمل بسبب الأزمة وما أصاب سورية.

الاحتياجات كبيرة جداً ونحن مدركون أن الاستجابة قليلة بالنسبة لتوافد الأعداد وبالنسبة للصعوبات التي تعاني منها سورية.

العبء الأكبر اليوم وقع على المجتمعات المضيفة، لأن هذه المجتمعات سابقاً كانت تعاني وتتكافح من أجل العيش واستمرار الحياة واليوم أغلب العائدين يتوجهون إلى المجتمعات المحلية المضيفة ونحن على علم بهذا الوضع.

بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان هو يستجيب للأزمة من خلال عدة وسائل وذلك بالعمل مع الجمعيات الأهلية في 14 محافظة سورية تتضمن بعض هذه الخدمات عيادات طبية جوالة أو متنقلة تتضمن فريقاً طبياً متخصصاً يذهب إلى المناطق البعيدة ويقدم الخدمات الطبية بشكل مجاني للمجتمعات المضيفة، إضافة إلى هذه الخدمات يقدم الصندوق أيضاً أجهزة طبية للوزارة والجمعيات الأهلية التي تعمل على خدمات الصحة الإنجابية نحن نقدم أجهزة طبية أساسية وأدوية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نعمل على دعم تغذية النساء الحوامل والمرضعات تحت عنوان برنامج التغذية.

بالإضافة إلى هذه الخدمات ندعم 32 مركزاً صحياً في المحافظات وندعم مساحات آمنة للنساء وهذه المساحات موجودة في كل المحافظات السورية حيث تتوجه النساء لتتعلم هناك حرفة أو مهنة أو العديد من المهارات في مكان آمن كما تتلقى الخدمات الصحية والدعم النفسي الاجتماعي.

هذه بعض من المجالات التي يعمل بها الصندوق ونحن لسنا وحدنا بل نعمل مع باقي منظمات الأمم المتحدة ومع باقي الجهات التي تعمل في مجال الدعم الإنساني.

الرسالة الأساسية نحن بحاجة إلى المزيد من مصادر التمويل، الاحتياجات تكبر وتزيد والمصادر المالية تقل وتنقص نحن بحاجة لدعم عاجل ليس بسبب أعداد الوافدين المتزايدين القادمين إلى سورية بل بسبب الأزمة الحالية المستمرة في سورية لأنه يوجد 16 مليون شخص كانوا وما زالوا بحاجة للمساعدات والدعم الإنساني.

- **سؤالي الأخير حول خطط عمل الصندوق المستقبلية وآفاق التعاون مع الحكومة السورية؟**

يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية منذ سنوات عديدة ونحن مستمرون بالعمل ولدينا علاقات قوية جداً مع كل شركائنا المحليين سواء كانوا حكومة أم جمعيات أهلية نحن جزء مما نسميه العاملين الإنسانيين في سورية ونحن مستمرون بتعزيز وتقوية التعاون مع كل الشركاء ودائماً نضع نصب أعيننا التركيز على الناس أولاً وقبل كل شيء مهما كانوا وأينما وجدوا بغض النظر عن أي خلفية لهم.

إضافة لذلك يوجد في سورية شريحة الشباب وشريحة الشباب لها دور أساسي في هذه المنطقة ونحن فخورون بما يقوم به الشباب، وعملنا مع الشباب ونريد العمل معهم أكثر ودعمهم أكثر لتقديم الدعم والمشاركة في بناء هذا البلد.

> **420 ألف شخص حتى الآن عبروا من لبنان إلى سورية**

> **50 بالمئة من المؤسسات الصحية السوري إما أنها لا تعمل أو أنها تعمل بشكل جزئي بسبب الأزمة**

> **الرسالة الأساسية: نحن بحاجة إلى دعم عاجل والمزيد من مصادر التمويل**

عميد «العلوم السياسية» لـ«الوطن»: لدينا اكتفاء بأعضاء الهيئة التدريسية

الطلاب الأغنياء يهربون من السنة التحضيرية إلى الجامعات الخاصة

انخفاض القبول في بعض التخصصات الجامعية بسبب الاختبار المعياري

| فادي بك الشريف

أكدت مصادر جامعية لـ«الوطن» أن الظروف الاقتصادية والوضع الاجتماعي أثرا بشكل كبير هذا العام في القبول بمختلف التخصصات الدراسية ضمن مفاضلات القبول الجامعي، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على مستوى الأعداد بين الكليات سواء العامة أو الخاصة وحتى السنة التحضيرية للكليات الطبية، ما يتطلب إجراء تقييم كامل بين مختلف الجهات المعنية للخروج بنتائج وتوصيات.

وأشارت المصادر إلى هروب نسبة من الطلاب «ميسوري الحال» من السنة التحضيرية للكليات الطبية إلى التسجيل المباشر في الجامعات الخاصة خاصة أصحاب المعدلات المرتفعة، في حين لوحظ هذا العام لجوء نسبة من الطلاب إلى التسجيل ضمن محافظاتهم الأم على حساب التسجيل في محافظة أو جامعة أخرى وذلك بسبب الوضع الاقتصادي.

ولفتت إلى تأثير الأهالي في بقاء أولادهم ضمن المحافظة ذاتها، مع اضطرار عدد من الطلاب ذوي الدخل المحدود للدخول في السنة التحضيرية ودراسة عام كامل للفرز على أحد الاختصاصات الطبية وقد يكون ليس من ضمن رغبة الطلاب.

وفي حين بلغ عدد الطلاب في كلية الإعلام 300 طالب هذا العام مقارنة مع 450 العام الماضي، أوضح عضو مجلس جامعة دمشق عميد كلية العلوم السياسية محمد حسون في تصريح لـ«الوطن» أن الكلية قبلت هذا العام نحو 100 طالب فقط بانخفاض 200 طالب عن العام الماضي، وأن نسبة 90 بالمئة من المتقدمين هم من دمشق وريفها، مضيفاً: أحد أسباب انخفاض المتقدمين يعود لتطبيق الاختبار المعياري للتسجيل على اختصاص العلوم السياسية لأول مرة هذا العام، إضافة إلى أن عدد من الطلاب الراغبين بالتقدم إلى الكلية لا يحققون عدد من الشروط ومنها معدلي اللغة الإنكليزية والعربية.

وقال حسون: إن كل المراكز لاختبار العلوم السياسية كانت في دمشق، وهناك نسبة من الأهالي أو الطلاب فضلوا تسجيل اختصاصات أخرى ضمن محافظاتهم على حساب القدوم إلى دمشق وتحمل أعباء وتكاليف النقل والبعد للتسجيل في هذا الاختصاص، وتفضيل التسجيل في كلية قرب مكان السكن ولو كان الأمر على حساب الرغبة أو المعدل.

وأشار حسون إلى أنه من المقرر إعادة دراسة تجربة الامتحان المعياري للقبول في العلوم السياسية ضمن إطار تصويبه بالشكل المطلوب بما ينعكس إيجاباً على واقع الكلية والطلاب على حد سواء، على أن يبحث الموضوع بشكل مفصل لاتخاذ القرارات اللازمة حياله من وزارة التعليم العالي.

وفي السياق، أكد حسون وجود اكتفاء بأعداد أعضاء الهيئة التدريسية مقارنة مع أعداد الطلاب، مشيراً إلى وجود 30 مدرساً وأستاذاً، وطلبت الكلية فقط نحو 6 اختصاصات فقط ضمن مسابقة أعضاء الهيئة التدريسية المقرر الإعلان عنها قريباً من جامعة دمشق، معتبراً أن الكلية تضم عدداً قليلاً من الطلاب مقارنة مع الكليات الأخرى، علماً أن الكلية تضم فقط نحو 1500 طالب وطالبة بمختلف التخصصات والأقسام.

وأوضح أن الكلية تعكف على تحديث الخطة الدراسية بما يتواءم مع التغيرات الحاصلة، مضيفاً: إن هناك مواد أساسية لا يمكن الاستغناء عنها مع إضافة مقررات أخرى تحتاجها الكلية، واتخاذ الإجراءات التي ترتقي بواقع الكلية، والتركيز على النوعية على حساب الكم، علماً أن الكلية طلبت احتياجاتها بـ200 طالب للدراسة في برنامج الدراسات الدولية والدبلوماسية في التعليم المفتوح.

عضو المكتب التنفيذي: قررنا إغلاق 5 معاصر مخالفة

خروج آبار مياه للشرب من الخدمة بسبب التلوث الناتج عن معاصر الزيتون

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

يبدو أننا سنشهد خلال موسم عصر الزيتون الحالي المزيد من تلوث مشروعات مياه الشرب في ريف محافظة طرطوس بعد أن امتنعت بعض معاصر الزيتون عن اتخاذ الإجراءات المطلوبة منها والمتعلقة بعدم رمي مياه الجفت في التربة وفي المسايل المائية تنفيذاً للقرار الوزاري رقم 190 بهذا الخصوص.

وضمن هذا الإطار تقدم الكثير من أهالي قرى تيشور وبعدري وكفران وبيت زينة وضهر ديبة وجزء من قرية بسورم بشكوى لـ«الوطن» أكدوا فيها أن مشروع المياه الذي يغذيهم ملوث منذ عشرة أيام.

ويقول الأهالي في شكواهم: إنها ليست المرة الأولى، فكل عام يخرج المشروع عن الخدمة نتيجة التلوث الناجم عن مياه الجفت من إحدى المعاصر ومع ذلك لا يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم التكرار، مؤكدين أنهم راجعوا محافظ طرطوس أمس وتقدموا بشكوى خطية إليه وشرحوا له كل الأمور المتعلقة بتلوث مياههم وحرمانهم من مياه الشرب.

وبينوا أنهم طالبوا بإيجاد حل بديل وقد وعدهم المحافظ ومؤسسة المياه بضخ المياه من مشروع ضهر رجب ولو بشكل جزئي ريثما يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لعودة مشروع بئر تيشور للخدمة مجدداً.

وضمن هذا الإطار أوضح مدير عام مؤسسة المياه عماد ديوب أن بعض مشروعات المياه خرجت عن الخدمة ومنها آبار قرقفتي وتيشور والشماميس بسبب التلوث الناجم عن مياه الجفت من المعاصر القريبة منها وفور ذلك تم القيام بتكليف لجان لمعرفة مصدر التلوث وهناك إجراءات ستصدر عن المحافظة تقضي بإغلاق المعاصر التي تسببت بالتلوث.

وأضاف: المؤسسة لم تدخر جهداً في تأمين البدائل للقرى في حال توفر مصدر قريب من هذه القرى، مشيراً إلى أن الشماميس عاد للخدمة بعد توقيف المعصرة التي لوثته.

ومن جهة ثانية ونتيجة الشكاوى وخروج بعض المشروعات عقد المحافظ فراس أحمد الحامد مع الجهات المعنية بالموضوع اجتماعاً في مبنى المحافظة، وخلال هذا الاجتماع تمت مناقشة الأمور من جميع جوانبها، حيث شدد المحافظ على تطبيق الإجراءات اللازمة للتخلص الآمن من مياه الجفت الناتجة عن عمل المعاصر تحت طائلة إغلاق هذه المعاصر وخاصة المخالف منها واتخاذ الإجراءات القانونية بحقها.

وطلب الحامد من اللجنة الفرعية والمعنيين تكثيف الجولات والمتابعة الميدانية للتأكد من التزام المعاصر بالإجراءات المطلوبة والتنسيق والتعاون بين كل الجهات بما يضمن عدم تلوث الينابيع ومصادر مياه الشرب ويحافظ على البيئة والسلامة العامة

وخلال الاجتماع الموسّع الذي ضم المعنيين من المحافظة والمياه والزراعة والموارد المائية والبيئة والصرف الصحي ولجنة المعاصر، جرى مناقشة واقع عمل المعاصر واللجنة المشكلة لمراقبة عملية التصريف الآمن لمياه الجفت، وتمّ إقرار الإجراءات المترتبة على كل جهة بما فيها الوحدات الإدارية المعنية بالتعاون مع المجتمع المحلي لضمان حسن عمل المعاصر بالشكل الذي لا يتسبب بتلوث مصادر مياه الشرب والمسطحات المائية والبيئة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عضو المكتب التنفيذي المختص ورئيس اللجنة المركزية بالمحافظة سمير علي أنه قام مع أعضاء اللجنة أمس بالكشف على عدد من المعاصر وتبين أن خمس معاصر مخالفة للقرار 190، سيتم إغلاقها وأشار إلى أن اللجنة ستتابع جولاتها اليوم الأربعاء للتأكد من التزام المعاصر بالتصريف الآمن لمياه الجفت وكل معصرة غير ملتزمة سيتم إغلاقها بقرار من المحافظ.